

قصة مشروع مائي يقود إلى تهديد الأمن والسلم الإقليميين

مناورة إثيوبية لتشغيل سد النهضة دون اتفاقات ملزمة



نذر صراع مائي تلوح في الأفق

السد على زيادة معدلات النحر في قاع وجسور النيل الأزرق خلف السد وتأثير ذلك على الزراعة وصناعة الطوب الأحمر في السودان.

ونص تقرير اللجنة على أن تصميم سد النهضة لم يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحديد ارتفاع وحجم السد، وعدم طرح بدائل فنية قد تكون أصغر في السعة والارتفاع وأكثر جدوى لإثيوبيا وأقل ضررا على دولتي المصب.

اجتمع وزراء المياه في الدول الثلاث في 4 نوفمبر 2013 في مدينة الخرطوم للنظر في كيفية تنفيذ ومتابعة توصيات اللجنة الدولية بالسودان، وطالبت إثيوبيا بعدم الاستعانة بخبراء دوليين والاعتماد بلجنة من المحليين لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية، وعدم إعادة الدراسات الإنشائية للسد، وهو ما رفضته مصر.

وأوضح نصر علام في دراسة له حول عملية التفاوض، أن الاجتماعات فشلت في إحراز تقدم حقيقي حتى تم الوصول إلى توقيع اتفاق إعلان المبادئ في مارس 2015 بالخرطوم وحدد 15 شهرا لإتمام الدراسات والتوافق على مخرجاتها.

وتركزت اللقاءات التالية على اختيار مكتب استشاري دولي لاستكمال دراسات السد وسط خلافات حادة، إلى أن تم الاستقرار على اختيار شركتين فرنسيتين، قائمتا بإعداد التقرير الاستهلاكي الذي رفضته إثيوبيا والسودان، وتم الاتفاق على إرسال أديس أبابا الملاحظات للمكتب الاستشاري، لكنها لم تفعل وتوقفت الدراسات منذ عام 2017.

لدى إثيوبيا الكثير من الأحلام للاستفادة من المياه المتدفقة بغزارة في أراضيها، ولدى خصوم مصر العديد من الأحلام أيضا لمضايقتها عبر هذه الخاصرة الجنوبية

واقترحت إثيوبيا تشكيل لجنة علمية من أساتذة الجامعات من الدول الثلاث، خمسة من كل دولة، وتكون توصياتهم غير ملزمة بهدف التعاون العلمي مع اللجنة الثلاثية، وتوقفت اجتماعاتها، ثم بدأت مرة ثانية للنظر في مقترح اللجنة العلمية المصرية بخصوص سياسة ملء وتشغيل السد، وهو ما رفضته إثيوبيا.

ومن طاوله تفاوضيه إلى أخرى حتى وصلت مصر إلى المأزق الراهن الذي جعل الخيارات أمامها محدودة، فلا تستطيع التخلص من المفاوضات التي امتدت فيها نحو تسع سنوات، ولا تستطيع تغيير سد الروصيرص في السودان، وفي أي اتجاه سوف يسير، بل يمكن أن يجدد القضية إلى حين دراستها عبر لجان فنية، وإذا اتخذ قرارا لا أحد يضمن تطبيقه، لذا اقتنع بالمطلق المصري أن أزمة سد النهضة تهدد الأمن والسلم الدوليين.

التي مكنت إثيوبيا من مواصلة رؤيتها المتشددة. فطوال حكم الإخوان، من يونيو 2012 إلى يونيو 2013، تركزت رغبة إثيوبيا في تشييد السد بالطريقة التي تريدها، فقد استمرت جماعة الإخوان في ترتيب الأوضاع في الداخل لتثبيت حكمها، وأهملت، كما أهمل غيرها من قبلها الجانب الأفريقي، بل ضاعفت الخطر عندما تبنت خطابا دعائيا خشنا ضد إثيوبيا، وهي لا تمك من أدواته شيئا، لكنها خلفت المزيد من الاحتقانات في إثيوبيا. انتهى حكم الإخوان، ولم يلتفت الحكم الجديد تحت رئاسة المستشار عدلي منصور الرئيس المؤقت، والذي كان مشغولا بترتيب الأوضاع ما بعد الإخوان، إلى أن وصل إلى الحكم الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي في يونيو 2014، وبدأ في ضبط الدفة مع إثيوبيا عندما استقرت نسبيا أمامه الأمور، وتصور أن الطريق التفاوضي أفضل طريق للحفاظ على المصالح المصرية، وهو الطريق الذي جرت به إثيوبيا دون أن تقدم تنازلا واحدا حتى الآن.

منظومة معقدة للتفاوض

تعود قصة المفاوضات إلى شهر نوفمبر 2011 عندما تم الاتفاق بين الدول الثلاث على تشكيل لجنة دولية لتقييم الدراسات الإثيوبية لسد النهضة من عضوين من كل دولة، وأربعة من الخبراء الدوليين في مجالات المياه والهندسة الإنشائية والبيئة والآثار الاقتصادية لتقييم الدراسات الإثيوبية، وأصرت أديس أبابا على أن تكون توصيات اللجنة استشارية. قامت اللجنة بمراجعة 12 تقريرا فنيا عن سد النهضة، وأصدرت تقريرها النهائي في 31 مايو 2013 وبايعتماد الدول الثلاثة، وطالبت بإعادة جميع الدراسات، وإن التصميمات الإنشائية لأساسات سد النهضة الخرسانة لا تأخذ في الاعتبار انتشار الفواصل والتشققات المتواجدة في الطبقة الصخرية أسفل السد ما يهدد بانزلاقه وانهيائه، وإثيوبيا لم توفّر التصميمات الإنشائية للسد الركامي، والدراسات الهيدرولوجية لم تراعى سياسة تشغيل السد وفوقاه المائية، وأهملت تأثير التغيرات المناخية على تدفقات نهر النيل الأزرق والآثار المحتملة على مصر والسودان، ويؤكد خبراء الري أن الدراسات البيئية تجاهلت تقييم تأثير السد على تدهور نوعية مياه النيل الأزرق والتنوع البيئي ومصائد الأسماك بحيرة سد الروصيرص في السودان، وفي بحيرة ناصر (السد العالي) في مصر، ولم تشمل الدراسات تقييم آثار حجز المواد الرسوبية أمام

حصلة مائية من خلال التفاوض مع مصر والسودان لوجود اتفاقيات تحرم المساس بمياه النيل الأزرق والسويط، والطريق الوحيد أمامها الاستقواء بدول الهضبة الاستوائية للمطالبة بإلغاء الاتفاقيات القديمة واعتماد اتفاقية عنتيبي لإعادة توزيع مياه النيل على دوله مجتمعة، وبمعايير منحازة لدول المنبع، وقد يكون هناك تسسيق مع دول بعينها للانضمام إلى عنتيبي لبدء التفاوض، ما يتطلب سنوات للتوصل إلى حل.

دابت إثيوبيا على إشارة هذه النقطة وتقديمها على أنها محجفة لها ولغيرها، وبين سياقها أن ما ينحسب على الالتزام بالحدود البرية التي ورثتها الدول الأفريقية عن الاستعمار ينسحب عليها، ودون تغيير منعنا لتجزر المشكلات وخوفا من فتح ملفات يمكن أن تؤدي إلى أزمات يصعب احتواؤها. والنظر في حقيقة هذه الاتفاقيات يبرهن على أنها استندت إلى جوانب منطقية حتى لو جرى توقيعها في العهد الاستعماري.

الناظر إلى اتفاقية 1902 بين بريطانيا ممثلة عن مصر والسودان مع إمبراطور إثيوبيا مينليك الثاني، يجد فيها تعهدا صريحا بعدم تشييد سدود أو منشآت على بحيرة تانا والنيل الأزرق ونهر السويط إلا بموافقة بريطانيا وما يسمى في ذلك الوقت بـ"السودان المصري البريطاني". كما أن اتفاقية 1929 بين مصر المستقلة وقتئذ وبريطانيا نيابة عن السودان ودول الهضبة الاستوائية، أوغندا وتنزانيا وكينيا، تنص على عدم إقامة منشآت على النيل أو وفاده أو البحيرات إلا بعد موافقة مصر.

وحتى اتفاقية 1959 تشكك فيها إثيوبيا، بين مصر والسودان لتقسيم الحصص المائية بينهما، واقتسام أي عجز مائي نتيجة موافقة الدولتين على تخصيص مياه أو الموافقة على مشروع مائي لأي من دول الحوض. علاوة على اتفاقية إطارية للتعاون بين مصر وإثيوبيا في الأول من يوليو 1993، وتعهد فيها البلدان بالتعاون في الاستغلال المشترك لمياه النيل مع عدم الإضرار. كل هذه الاتفاقيات تؤكد مشروعية المنطق المصري في الدفاع عن رؤيته في التعامل مع مشروع سد النهضة، فلماذا لم تتمكن القاهرة من بلورته بشكل عملي، وإقناع إثيوبيا أو الضغط عليها للالتزام بها، أو تعديلها بما لا يؤثر على مصالح الجميع؟ طرحت أديس أبابا مشروعها واصطحت معه خطابا حادا وشعبويا في ظل أجواء غير مواتية لها على الجبهة المصرية، والتي كانت منخرطة في أزماتها الداخلية، فذهب عصر مبارك بكل حماقاته، لكن لم تذهب معه الكثير من أخطائه

الحرب الباردة معها. استفاد الجميع من غياب مصر الطويل عن القارة في النصف الثاني من عهد مبارك وحتى عزله عن الحكم في فبراير 2011، في تكريس صورة نمطية سلبية عن مصر، ووضعها في خانة الدولة "الاستعمارية المتغصرة"، وهو ما دفع إثيوبيا إلى تدشين مشروعها العملاق بمفردها، خاصة أن الخطوة جاءت في خضم اشتغال مصر بتداعيات الثورة التي أسقطت حكم مبارك، وجلبت معها فوضى لم تمكن المسؤولين من الاتفاقات جيدا لما يدور في منطقة حوض النيل من مخاطر ومؤامرات.

وضعت أديس أباب حجر أساس سد "إكس" ثم "الأففة" ثم استقرت على مسمى "النهضة" في 2 أبريل 2011، ولم تقم بإخطار مصر والسودان مسبقا، حسب الاتفاقيات التاريخية البرمة بينها، وكرست بذلك سياسة الأمر الواقع التي تازمها حتى الآن، مستفيدة من عنصر الوقت إلى أقصى درجة.

يتكون السد من جزأين، الأول خرساني بارتفاع 145 مترا وطول 1.8 كلم وسعة تخزين 74 مليار متر مكعب، والحقت به محطة توليد كهربية بقدرة 6000 ميغاوات، ويقع سد النهضة في منطقة تتكون من صخور متحولة وأخرى بركانية بازلتية تعاني من تشققات وفوالق، ما يزيد من الفوائد ويقلل نسبة الأمان، ومنسوب أرضية السد تبلغ 500 امتار فوق سطح البحر.

ووفقا للمواقف المعلنة تريد إثيوبيا اقتطاع جزء من حصة مصر في مياه النيل الواردة من النيل الأزرق، وتمثل نحو 95 في المئة، من نسبة 55.5 مليار متر مكعب تتحصل عليها بحكم اتفاقيات تاريخية، وتسمى للتشكيك فيها، ما يمنحها الفرصة للطلب المتكرر بإعادة النظر فيها، تمهيدا للوصول إلى فكرة بيع النسبة التي تحتجها مصر.

وتقع مصر ضمن حزام المناطق الجافة والصحراوية وتحصل على 98 في المئة من مواردها المائية من نهر النيل ونصيب الفرد من المياه حاليا لا يتعدى 550 مترا مكعبا سنويا، وهو أقل من حد نصيب الفرد من المياه إلى 350 مترا مكعبا بحلول عام 2050 للزيادة السكانية والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.

وتفوق الاستخدامات المائية الموارد المتاحة بنحو 40 في المئة وتتم تغطية العجز المائي بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي، ومن المخزون الجوفي في الوادي والدلتا الناجم عن تسرب مياه نهر النيل والترع. ويقول وزير الري المصري السابق نصر محمد علام إن إضرار سد النهضة كنتيجة طبيعية للملء المتكرر بعد فترات الجفاف، والوقاود الكثيرة من بحر وتسرب، وأي نقص في إيراد النهر سوف تضطر معه البلاد إلى استخدام مخزون بحيرة السد العالي للتعويض، وبالتالي حدوث نقص في الاستخدامات المائية، ما يعني بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وانخفاض منسوب المياه الجوفية، وتداخل مياه البحر في الدلتا وزيادة ملوحة الأراضي، ومشاكل للملاحة النهرية وتهديد الثروة السمكية. ولن تستطيع إثيوبيا الحصول على

شاهد ملف سد النهضة ساعات ارتباك عصبية، عقب إعلان إثيوبيا بدء ملء السد، وتلميح السودان إلى ذلك، قبل أن تتراجع أديس أبابا وتقول إن تصريحات رسمية أسيء فهمها، فيما طلبت مصر منها توضيحا عاجلا وسط دعوات شعبية إلى الانسحاب فورا من اتفاقية "إعلان المبادئ"، التي أبرمتها القاهرة مع أديس أبابا والخرطوم، عام 2015، ما ينذر بولادة صراع إقليمي جديد محوره هذه المرة الثروة المائية.

في كل مرة تطفو على السطح قضية إنشاء سدود في إثيوبيا أو غيرها من دول حوض النيل، كانت تتم بتفاهات كبيرة ودون مغالطات أو عيوب فنية، حتى شرعت إثيوبيا في الإعلان عن بناء سد النهضة منذ تسعة أعوام، وبعدها حدثت خلافات عميقة مع مصر التي لم تنكر حق أديس أبابا في السد وما ينطوي عليه من أهداف تنموية.

انحرفت القضية عن هذا المسار، وأخذت أبعادا سياسية صعبة، واستثمرت إثيوبيا حالة من الغياب المصري عن القارة الأفريقية عقب محاولة اغتيال الرئيس الراحل حسني مبارك في أديس أبابا 1996، على يد مجموعة متطرفة قدمت من السودان.

تحولت مصر من النقيض إلى النقيض في اهتمامها بأفريقيا منذ ذلك الوقت، وفي القلب منها دول حوض نهر النيل التي تمثل ركيزة أساسية في التوجهات العامة على مدار التاريخ، وكل عيون الحكام منذ الآلاف من السنين كانت منصبية على هذه المنطقة ولم تتخل عنها في السراء والضراء، وهو ما كوّن حزام أمان للدولة المصرية بدأ ينقرض مع التهاون في التوجهات المختلفة نحو القارة والانسحاب من الفعاليات المهمة بها.

غيوم فنية سياسية

لدى إثيوبيا الكثير من الأحلام للاستفادة من المياه المتدفقة بغزارة في أراضيها، ولدى الكثير من خصوم مصر العديد من الأحلام أيضا لمضايقتها عبر هذه الخاصرة الجنوبية، والتي يدركون أهميتها الحيوية، وتضافرت كل من الرغبتين للنيل من مصر في شكل مشروع سد النهضة وتحويله إلى هاجس مستمر، والذي بدأ بغرض توليد الكهرباء لإثيوبيا، ثم استقر في خندق المشروع القومي الذي تلفت حوله الشعوب الإثيوبية لمنع انفجار نتائجها البيئية، وقفزت عليه بعض الجهات ليكون المنغص الدائم لمصر، وصرفها عن بعض الأزمات الإقليمية.

جاء هذا الأمر على هوى من يريدون مناكفة مصر، مثل تركيا وقطر، وقبلهما ومعهما إسرائيل، والتي لم تخف شغفها مبكرا بشرق أفريقيا ودول حوض النيل، ولها باع طويل في التغلغل داخل دول القارة، وامتلاك أدوات استراتيجية مؤثرة في حروبها الطويلة مع مصر، ولم تحل اتفاقية السلام مع القاهرة دون وقف

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - تزايد اللغط حول مشروع سد النهضة الإثيوبي الأيام الماضية، وأخذت الكثير من الجولات التفاوضية في التوصل إلى اتفاق يرضي الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، وجرى رفعه إلى منصتي مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، وخرج عن إطاره الثلاثي ليصبح قضية إقليمية ودولية لا تتوقف الفتاوى والآراء السياسية فيها، بعد أن تحول إلى قضية شعبية، ولم تعد مناقشاته قاصرة على الخبة.

دعت حملة شعبية في مصر الخميس السلطات الرسمية إلى الانسحاب فورا من اتفاقية "إعلان المبادئ" التي أبرمت بالخرطوم في مارس 2015، بين الدول الثلاث، وفيها أكدت قيادات الدول الثلاث مشروع سد النهضة، مع تحديد الضوابط القانونية لمنع الإضرار وتوفير الضمانات الملزمة في ملء خزانه وعناصر التشغيل والأمان، وكل ما له علاقة بتجنب أي تداعيات فنية سلبية في المستقبل.

وأطلقت الحملة على نفسها اسم "باطل"، عقب إعلان إثيوبيا الأربعاء بدء ملء خزان السد بالمياه، ولم يحل الضارب والراجع عن تصريح الماء دون وقف الحملة، ودعت الحملة القوى السياسية بمختلف توجهاتها داخل مصر وخارجها إلى تجاوز أي خلافات وتوحيد موقفها ضد التنازل عن نهر النيل، داعية إلى استفاء شعبي أو إلكتروني على الاتفاقية، ما ينسي ارتفاع مستويات التحديات في الأزمة المصرية.

ذهب عصر مبارك بكل حماقاته، لكن لم تذهب معه الكثير من أخطائه التي مكنت إثيوبيا من مواصلة رؤيتها المتشددة

تعد مياه النيل شريان الحياة أو الموت بالنسبة للمصريين وقياداتهم على مر التاريخ، وجرى العمل دوما على ضمان تدفقها بانسياب، ومكنت العلاقات المتميزة في الماضي القاهرة من الحفاظ على حصتها (55.5 مليار متر مكعب) بلا مساس.

سد النهضة الإثيوبي

